دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

أ. وائل عبد الله إبراهيم

- **مُلخص:**

تركز الدراسة على أهمية المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي في دول الخليج العربي وبعض دول العالم الإسلامي؛ وإبراز دور القطاعات الأخرى التي تساهم فيها المشروعات المشتركة بجانب القطاع الاقتصادي وتأثيرها قيام التكامل الاقتصادي لدول الخليج ورفع معدل التنمية الاقتصادية لتلك الدول، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أسس التكامل الاقتصادي وإمكانية تجسيده في منطقة العالم الإسلامي والعوامل والأدوات المساهمة في تفعيله، كما هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع المشروعات المشتركة العربية الحالية لدول الخليج لتحديد العناصر المعوقة لعملها والحكم على مقدرتها في خلق تنسيق فيما بينها ووضع الاقتراحات والتوصيات التي تساعد متخذي القرار في إيجاد الحلول المناسبة لتجاوز إشكالية الدراسة، وقد افترضت الدراسة العديد من الفرضيات التي تتضمن هل يشكل التكامل الاقتصادي لدول الخليج مجالاً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي، ومن ثم الاعتماد على بعض التقرير الاقتصادي العربي الموحد ونشرة الجهاز المركزي للإحصاء الشهرية والربعية، وتقرير البنك الدولي عن العام 2021، وهو ما سوف تجيب عنه الدراسة في التساؤل الرئيسي عن الآثار الاقتصادية للمشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج، ومن أهم توصيات البحث: بلورة إستراتيجية تكامل واندماج اقتصادي، وذلك من خلال تطوير وتوسيع التعاون بين الدول العربية عبر إقامة المشروعات المشتركة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم السوق والموارد المتوفر والمتاحة لإقامة تكامل قطاعات رائدة تكون دعامة لتنمية عربية خليجية.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

- **Abstract:**

The study focuses on the importance of joint projects in establishing economic integration in the Arab Gulf states and some countries of the Islamic world. And highlighting the role of other sectors in which joint projects contribute besides the economic sector and their impact on the economic integration of the Gulf states and raising the rate of economic development for those countries. Diagnosing the reality of the current Arab joint projects of the Gulf countries to identify the elements that hinder their work and judge their ability to create coordination among them and to develop suggestions and recommendations that help decision-makers in finding appropriate solutions to overcome the problem of the study. To achieve economic development, the study used the statistical method, the historical descriptive method, and the analytical method, and then relied on some of the unified Arab economic report, the monthly and quarterly bulletin of the Central Bureau of Statistics, and the World Bank report for the year 2021, which the study will answer in the main question about the economic effects. For joint ventures in establishing economic integration Add and raise the rates of economic development in the Gulf countries, and one of the most important recommendations of the research: crystallization of an integration strategy and economic integration, through the development and expansion of cooperation between Arab countries through the establishment of Arab joint projects, taking into account the size of the market and the resources available and available to establish the integration of leading sectors that would be a pillar Arab Gulf development.

مجلة الدراسات الإفريقية 418

- **مقدمة:**

تساهم المشروعات العربية المشتركة في تفعيل مقدرة التكامل الاقتصادي على استقطاب وتجميع رؤوس الأموال والاستثمارات الضرورية للدول الأعضاء وإنعاش المبادلات التجارية البينية وتقوية مركزها في ساحة التجارة الدولية ككل، كما تسمح المشروعات المشتركة بالتصدي للمنافسة الخارجية المضرة بمصالح هذا التكامل، هذه المنافسة التي تؤدي إلى تسابق كل دولة عضو في تقديم الأحسن والأفضل مقارنة بالدول الأخرى، وهو ما يشكل إحدى التحديات الرئيسية التي تقف في مواجهة التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ومن ضمن القطاعات التي تُساهم فيها المشروعات المشتركة بجانب القطاع الاقتصادي القطاع الزراعي والصناعي والبيئي وتكنولوجيا المعلومات والطاقة. وعليه سعت معظم دول العالم إلى الدخول في هده التكتلات وإقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات، ومنها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، وتوحيد المعايير التقنية، وتنسيق السياسات الاقتصادية، لتحفيز التنمية الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية لتحقيق الرفاهة عن طريق التكامل الاقتصادي؛ وتعتبر المشروعات المشتركة إحدى الأدوات الرئيسية في بناء التكامل الإقليمي.

أهمية البحث:

1. أهمية المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي للنهوض باقتصادات العالم الإسلامي.
2. أن المشروعات المشتركة أنها الأداة المثلى التي تفرض نفسها في حل التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجه الدول العربية والعالم الإسلامي.
3. الاستفادة من التجارب التكاملية كون المشروعات المشتركة من أنجع المداخل لتحقيق التكامل بين الدول العربية ومنها دول الخليج.
4. ندرة الدراسات التي تناولت إحصائياً حجم المشاريع العربية المشتركة ومساهمتها في التكامل الاقتصادي العربي.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

مشكلة البحث:

تعد مشكلة اقتصادات العربية من أكثر المشاكل الناجمة عن الاعتماد الكبير على الاقتصادات الغربية؛ وهذا البحث يجيب على التساؤل عن: "**أثر المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج**".

ويتفرع من التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية:

1. ما المقصود بالتكامل الاقتصادي العربي.
2. ما أثر المشروعات المشتركة على معدلات التنمية الاقتصادية لدول الخليج؛ وما هي درجات التماثل والاختلاف بينها؟
3. ما هي التحديات التي يمكن أن يواجهها أي تكامل اقتصادي عربي وبخاصة دول الدراسة؟
4. ما هي مجالات تطبيق المشروعات المشتركة، ومدى مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي لدول الخليج؟
5. ما هي الخطوات اللازمة لتجسيد تكامل اقتصادي عربي خليجي مرتكز على فكر إسلامي؟

أهداف البحث:

1. التعرف على أسس التكامل الاقتصادي وإمكانية تجسيده والعوامل المساهمة في تفعيله.
2. التعرف على عوامل الضعف والخلل التي أسهمت أو تسهم في عرقلة تدفقات عوامل الإنتاج وحركة المبادلات التجارية داخل المنطقة المعنية بالتكامل الاقتصادي.
3. إبراز أهمية التكامل الاقتصادي للتقليل من آثار العولمة السلبية والاندماج في الاقتصاد العالمي.
4. تشخيص واقع المشروعات المشتركة العربية الحالية لدول الخليج لتحديد العناصر المعوقة لعملها والحكم على مقدرتها في خلق تنسيق فيما بينها.

مجلة الدراسات الإفريقية 420

فرضيات البحث:

1. يشكل التكامل الاقتصادي لدول الخليج مجالاً لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكاً لمواكبة تطورات التكتلات الاقتصادية الأخرى..
2. تعتبر المشروعات المشتركة من أنجع الأدوات المستعملة على مستوى التكتلات الإقليمية من أجل ترقية الاستثمارات وتفعيل التجارة البينية فيما بين الدول العربية.
3. تتماثل المعالم الأساسية لدول الخليج إلى حد بعيد بحكم تركيبتها تاريخياً واقتصادياً.
4. يمكن تحقيق تكامل اقتصادي في ظل اختلاف الثروات وتفاوت الأهمية النسبية للموارد المتاحة بالنسبة لكل دولة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لمعالجة مشكلة البحث معالجة علمية وموضوعية، فقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي؛ وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلى ذلك من خلال عرض لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي والمراحل التي مرت بها المشروعات العربية المشتركة. كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبيه الفكري والمفهومي، والذي برز من خلال الوصف والتحليل لاقتصاديات الدول العربية والمشروعات العربية المشتركة. ومن ثم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والأشكال البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل التعمق فيها.

خطوات سير البحث:

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

أ- الإطار النظري للمشروعات المشتركة والتكامل الاقتصادي:

تمثل المشروعات المشتركة إحدى الصيغ المميزة لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي تحتل أهمية خاصة نظراً لآثارها الإيجابية، لأن جوهر التكامل الاقتصادي بين

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية
الاقتصادية في دول الخليج

بلدين أو أكثر من الدول النامية يتلخص في نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول الأعضاء طبقاً لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصاديات، ولتحقيق ذلك لابد من وجود فروع للنشاط الاقتصادي تغذي بعضها البعض عن طريق التكامل الرأسي أو الأفقي الذي يمنح لكل دولة عضو تخصصاً في إنتاج نوع من السلع والخدمات(1). كما برز موضوع التكامل الاقتصادي العربي كوسيلة أساسية لتحقيق نهضة الأمة العربية وتطورها وبنائها الحضاري؛ حيث يُشكل التكامل الاقتصادي وسيلة هامة لتوليد الدخل وفرص العمل وتحفيز الاستثمار(2)، ومن أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافياً(3).

1- المفاهيم العامة للدراسة:

ظهرت العديد من التعاريف "**للمشروعات المشتركة**"(4)، فيرى تيربسترا (Terpestra) أن المشروع أو الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية تتم في بلدان أجنبية، ويرى كولدي (Kolde) أن الاستثمار المشترك هو أحد مشاريع الأعمال الذي يملكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تكون المشاركة مقتصرة على رأس المال فقط بل تتعداها إلى المشاركة الإدارية والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات

---

(1) خير قدور: "الاستثمار الأجنبي المباشر بين الإصلاح والواقع"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص10.

(2) الهادي لرباع: "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد (6)، 2015، ص35.

(3) حامد عبيد حداد: "التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي"، مجلة كلية الآداب، العدد (99)، 2012، ص17.

(4) سميح مسعود برقاوي: "المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة، ط2، لبنان، 2007، ص19.

422
مجلة الدراسات الإفريقية

التجارية[1]، وعرف أيضاً بأنه اتفاق بين مشروعين أو وحدتين إنتاجيتين أو أكثر على إقامة تعاون بينهما يتعلق بنشاط إنتاجي على أساس ثابت وملكية مشتركة[2].

ويستخلص الباحث تعريفاً إجرائياً "**للمشروعات المشتركة**"؛ بأنها: "مشروعات اقتصادية يتعاون في إقامتها دولتين أو أكثر عن طريق قيام كل منهما بتزويد المشروع برأسمال لتحقيق مصلحة اقتصادية لتلك الدول".

وتدل كلمة التكامل لغوياً على "التكميل أو التمام أو الكل التام"(3). وتُعرف اصطلاحاً بأنها: "عملية إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتنافسة، حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة"(4). وعُرِف بأنه: "عملية تحوي جانبين "جانب سلبي" يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية و"جانب إيجابي" يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات تتمتع بصلاحيات الإجبار"(5). ويُعرف أيضاً بأنه: "عملية

---

(1) عبد السلام أبو قحف: "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2013، ص294.

(2) زينب حسين عوض الله: "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2004، ص221.

(3) عبد المطلب عبد الحميد: "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، ط3، مصر، 2016، ص13.

(4) داودي الطيب: "التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى"، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 مايو، 2004، ص2.

(5) Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, “International economic integration "limits and prospects", second edition, London, routledge,1998, p. 5.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة"(1). ويضيف الاقتصادي "هوفمان" بأن قيام أي تكامل اقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية(2). ويرى "Bela Balassa": "إن عملية التكامل الاقتصادي تشمل التدابير التي تؤدي إلى قمع بعض أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي"(3).

ويستخلص الباحث تعريفاً إجرائياً "**للتكامل الاقتصادي**"؛ بأنه: "عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة".

2- المشروعات المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي:

تعتبر المشاريع المشتركة بمثابة أداة للعملية التكاملية باعتبارها مدخل من مداخل التكامل الإقتصادي، وسواء كانت تلك المشاريع عاملة على بناء علاقات اندماجية في إطار تحقيق تنمية مستقلة، أو تلك العاملة على بناء علاقات اندماجية في إطار تعميق التبعية. لذلك فإن بعض هذه المشروعات يتم في إطار اندماج في الاقتصاد العالمي، على نحو يعوق التكامل الإقليمي، بل ويكرس نوعًا من التبعية إذا كان أحد الشركاء الخارجيين يمثل قوة اقتصادية متقدمة تسيطر على أساليب الإنتاج وإمكانيات التسويق، وهكذا فإن صيغة المشروع المشترك قد تمثل أداة للتبعية، كما أنها قد تكون أداة للتعاون الإقليمي.

---

(1) أحمد عارف العساف: "اقتصاديات الوطن العربي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010، ص294.

(2) Yadwiga Forowicz, "Economie Internationale", Benchemin, Quebeq, 1995, P. 265.

(3) Bela Balassa, “The theory of economic integration, Richard D.irwin”, inc.Homewwood, 1961, p. 3.

424 مجلة الدراسات الإفريقية

ومن جهة أخرى فإنها إذا أقيمت في سياق تكاملي فإنها يمكن أن تكون واحدة من الأدوات الهامة للتكامل. بل إن البعض يذهب إلى اعتبارها منهجًا قائمًا بذاته، بل ويرجحه على المناهج الأخرى. فبحكم أن المشروعات المشتركة منشآت إنتاجية، فإنها تعتبر أداة لتحقيق التكامل في ظل إتباع المنهج الإنتاجي الذي يكتسب أهمية خاصة في الدول النامية. وأن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات صاحبه اتجاه إلى تقليص سلطة الدولة، وإبعادها عن التدخل المباشر في الإنتاج، وإعادة تشكيل أسس رسم السياسات الاقتصادية على نحو يضعها في خدمة الشركات العالمية العملاقة، قبل أن تكون في خدمة قضايا الدولة ذاتها، بما فيها قضايا التنمية والاستقرار الاقتصادي. ولذلك فإن رواج المشروعات المشتركة انصب على عدد من المجالات بين الدول، مثل مجال النقل، بما يحافظ للدولة على سلطتها في نصيبها القطري مع توجيه العمل المشترك إلى التنسيق بين هذه الأنصبة[1].

3- شروط التكامل الاقتصادي:

- **التقارب الجغرافي:** يعمل على تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافياً.
- **ضرورة التدرج والآلية:** يجب أن يكون بشكل يسمح لاقتصاديات الدول المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآلياته، لأن التحولات الداخلية للبضائع تخلق بعض المشاكل لا يمكن تجاوزها[2].

(1) محمد محمود الإمام: "التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص97.

(2) السعيد بوشول: "واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009، ص72.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

- **توفر الأيدي العاملة المدربة:** وهي من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، ويتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة.
- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:** يعد تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرطًا ضروريًا لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية(1).

4- درجات التكامل الاقتصادي:

- **اتفاقية التجارة التفضيلية:** بموجب هذا النظام يتم إبرام اتفاق بين دولتين أو أكثر، من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، وتقوم الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية.
- **منطقة التجارة الحرة:** تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة؛ حيث تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير لزيادة الاستثمارات والصادرات، وجلب التكنولوجيا المتقدمة(2)، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي والتي تعمل على زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي(3).
- **الاتحاد الجمركي:** هو شكل من أشكال التكامل الاقتصادي يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء(4).

---

(1) إسماعيل العربي: "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، الشركة الوطنية للنشر، ط2، الجزائر، 2019، ص44.

(2) عبد الهادي عبد القادر سويفي: "التجارة الخارجية"، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ط1، 2008، ص277.

(3) عيسى محمد الغزالي: "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (81)، مارس 2009، ص9.

(4) هشام محمود الإقداحي: "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2009، ص208.

426 مجلة الدراسات الإفريقية

- **السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية:** تعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، ومنها السوق الأوربية المشتركة سنة 1957، وفي المنطقة العربية عام 1964. وتهدف الوحدة الاقتصادية إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الأطراف بغية إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات[1].
- **الاتحاد النقدي:** يعمل الاتحاد النقدي على قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة[2].
- **التكامل الاقتصادي التام:** يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد[3].

ب- الدراسات السابقة:

1- بن ناصر محمد (2008)[4]: "المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي". هدفت الدراسة إلى إبراز الفكر الإقتصادي القائم بشأن التكامل الإقتصادي وتحليل مختلف النظريات التي ساهمت في تفسيره بهدف التوصل إلى فهم أعمق للخلفيات النظرية لهذا الموضوع، كما أبرزت

(1) كفية قسميوري: "التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة اليونان خلال الفترة (2008-2015)"، أطروحة دكتوراه،، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص204.

(2) دنيا عبد الله الدباس: "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص5.

(3) Hakim ben Hamouda; "L'itegration régionale en afrique central Bilan et perspectives", Edition KARTHALA; Paris, 2003, P. 31

(4) بن ناصر محمد: "المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2008.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

الدراسة مدى أهمية التكامل الإقتصادي بالنسبة للدول العربية في تحقيق الأهداف التنموية، خاصة في ظل كفاية الموارد المحلية والبحث في العوامل المؤثرة فيه بغية تفعيله لتحقيق المزيد من الإندماج، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يأتي أهمها في أنه أصبح مفهوم التكامل الإقتصادي أكثر تحديداً ووضوحاً ودقة بداية من مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، وأن القرارات السياسية تؤثر بشكل مرئي على فعالية أداء التكاملات الإقتصادية.

2- شحاب نوال (2010)(1): "أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية". هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي أصبحت تمثله التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الاقتصاد الدولي متضمنة هدفاً علمياً يقوم على تقديم دراسة علمية حول الموضوع بالنظر لحداثته وللجدل الكبير الذي أثاره على مستوى المختصين، وقد تناولت الدراسة أيضاً المقاربات النظرية المفسرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي في ضوء معرفة أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على إطار تحرير التجارة الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يأتي أهمها في أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ما هي إلا سعي لحُسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها بما يُدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، وأن معظم المبادرات نجحت في الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة.

3- أيمن صالح فاضل (2013)(2): "السوق الإسلامية المشتركة: المعوقات والحلول". هدفت الدراسة إلى دراسة أسباب عدم قيام سوق مشتركة بين دول

---

(1) شحاب نوال: "أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية"، رسالة ماجستير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.

(2) أيمن صالح فاضل: "السوق الإسلامية المشتركة: المعوقات والحلول"، بحث منشور، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد (24)، العدد (1)، 2011.

428 مجلة الدراسات الإفريقية

العالم الإسلامي استناداً لنظرية التكامل الاقتصادي (منطقة تجارة حرة – اتحاد جمركي– سوق مشتركة – اتحاد اقتصادي) إدراكًا لأهمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء إضافه للمنافع المتوقعة والتكاليف المترتبة لمفهوم السوق المشتركة وكذلك بدراسة العقبات المحتملة تجيب الدراسة عن مدى فائدة السوق المشتركة للعالم الإسلامي ذلك باستعراض التجارة البينية بين الدول الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يأتي أهمها في أن الهدف النهائي في العمل الجماعي الذي بصدده هو التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية وهو أمراً مستصوباً.

4- عبد الرحمان روابح (2013)[1]: "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة: دراسة تحليلية تقيمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000–2010)". هدفت الدراسة إلى البحث في دور التكامل الاقتصادي في حركة التجارة الدولية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة آخذين في ذلك التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسية وذلك من خلال التعرض إلى التكامل الاقتصادي على المستوى التنظيري والتنظيمي، ثم تسليط الضوء على حركة التجارة الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة، وأخيرا دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000–2010)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يأتي أهمها في أن التكامل الاقتصادي يزيل كافة العقبات التي تعترض التجارة القائمة بين الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة.

(1) عبد الرحمان روابح: "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة: دراسة تحليلية تقيمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000–2010)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

5- دراسة: مقروس كمال (2014)(1): "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية". هدفت الدراسة إلى تناول أسس التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي والعوامل والأدوات المساهمة في تفعيله مع تحديد التحديات والصعوبات التي قد تواجه مسار أي تكامل إقليمي لما قد تحدثه من عرقلة تدفقات عوامل الإنتاج وحركة المبادلات التجارية داخل المنطقة المعنية بالتكامل، كما أبرزت الدراسة أهمية التكامل الاقتصادي للتقليل من الآثار السلبية للعولمة، وضرورة الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، وصولاً إلى إبراز وقع المشروعات المشتركة على الاقتصاديات المغاربية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يأتي أهمها في أن التكامل الاقتصادي للمغرب العربي أصبح ضرورة ملحة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات، حيث أصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة.

ثانياً: واقع التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

تعتبر التنمية الاقتصادية منهج شامل ومتكامل للإنسان وليست مجرد إشباع الحاجات وزيادة الثروة كما أنها قائمة على مبدأ الاستخلاف والتسخير، وعليه يمكن التبين من أن التراث الفكري الذي خلفه أفلاطون وأرسطو، أو الحداثي مثل "آدم سميثور يكاردو"، "جون ماينارد كينز" هو بعض نتاج منهج الاستقراء أو منهج الاستنباط(2).

أ- خصائص ومميزات التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

بالنسبة للخصائص:

1- **الملكية المزدوجة:** هي أساس لعملية النشاط الاقتصادي، فبدون تحديد طرق التملك فلن يكون هناك دافع قوي للإنتاج المبني على تحقيق الأرباح الخاصة

---

(1) مقروس كمال: "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014.

(2) عبد العزيز فهد: "التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص83.

430 مجلة الدراسات الإفريقية

والثروة[1]. فلقد نهى الإسلام عن اكتناز المال وحبسه عن التداول مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2]، ولذلك قيد الإسلام الملكية الفردية، ويحق لصاحبها أن يتصرف فيها بحدود[3].

2- **النظام الاقتصادي المقيد:** يُعد مبدأ الحرية من أهم المبادئ في الاقتصاد الإسلامي، فالمسلم حر في اختيار العمل الذي يناسبه، وطرق الكسب التي يستريح لها، والتملك الذي يفضله، والإنفاق الذي يشبع رغباته[4].

3- **العمل أساس الملكية في الإسلام:** العمل هو كل جهد مشروع يبذله الإنسان ذهنياً أو بدنياً لإيجاد المنفعة المعتبرة شرعاً من سلع وخدمات ذات قيمة لإشباع حاجات المجتمع المادية والمعنوية[5].

4- **تقسيم العمل على أساس التخصص:** للوصول إلى تقسيم العمل بحسب التخصص لابد من توفير فرص العمل منعاً لأي نوع من البطالة، وللوصول لذلك لابد من التشغيل الكامل للموارد [6].

---

(1) مصطيفي عبد اللطيف: "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، بحث مقدم في الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل"، مجلة جامعة الجزائر، 2011، ص140.

(2) سورة التوبة، الآية: (43).

(3) شوقي دنيا: "تمويل التنمية إلى الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص156.

(4) السيد محمد باقر الصدر: "اقتصادنا"، دار التعارف للمطبوعات، ط2، بيروت، لبنان، 2009، ص143.

(5) محمد شوقي الفنجري: "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، دار عكاظ للطباعة والنشر، ط1، رياض، 1999، ص18.

(6) يوسف كمال محمد: "المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص21.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

5- **نظام الأولويات:** يتم استخدام المال واستثماره في إطار نظام الأولويات ويتدرج هذا المنهج بحسب الأهمية من إنتاج وتوزيع واستهلاك (الضروريات). ثم تأتي (الحاجيات)، ثم تأتي (التحسينيات).

6- **الوسطية في الإنفاق:** يُعرف بأنه "صرف المال في السلع والخدمات الاستهلاكية". وقد نهى الإسلام عن صرف المال بغير حق، وأمر بالإنفاق التطوعي لإعادة توزيع الدخول.

7- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يعنى التوازن في توزيع الدخل بعدالة بين فئات المجتمع والوصول للكفاية من الحاجات الضرورية لكل فرد في المجتمع، ويتم بتضامن الفرد والمجتمع والدولة.

وبالنسبة للمميزات:

1- **شمول التنمية الاقتصادية:** هي تنمية لا تغفل الجوانب الروحية وتعتمد الجوانب المادية فقط.

2- **عدالة التنمية الاقتصادية:** تستهدف التنمية الاقتصادية عدالة التوزيع مع زيادة الإنتاج.

3- **توازن التنمية الاقتصادية:** يُقصد بها توازن جهود التنمية على مستوى المناطق والقطاعات ففي المناطق يجب عن لا تستأثر منطقة بالتنمية على حساب أخرى(1).

ب- الضمانات في الفكر الإسلامي لنجاح التنمية الاقتصادية:

لقد حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير البلاد مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾(1)، ومن أبرز تلك الضمانات ما يلي:

---

(1) عبد الرحمن عباس محمود: "التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي"، مجلة الجامعة العراقية، العدد (36)، 2016، ص3.

432 مجلة الدراسات الإفريقية

1- التنميـــة الاقتصـــادية: تـأتي التنميـة الاقتصـادية عـن طريـق: - **الاســتقلال الاقتصـادي:** إن واقـع الأمـة العربيـة اليـوم غيـر الأمـة التـي تحـدث عنهـا القرآن الكـريم لقولـه تعـالى: ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[2]، فبـدلاً مـن أن تكـون هـي القائدة أصبحت تابعة منقادة بسبب ارتباطها بالآخر[3]. - **التنميـة المستقلة:** هـي الجهـود الواعيـة التـي ينبغـي أن تبـذل مـن أجـل بنـاء الهيكـل الاقتصـادي المتطور.

2- الاعتماد على الذات والأخذ بالأساليب العلمية: ويأتي ذلك من خلال: - الاعتماد علـى الـذات: إن الاعتمـاد علـى الـذات لا يعنـي الانغـلاق علـى الـنفس، أو أنـه مرادف للاكتفاء الذاتي، بل بين حقيقته تتمثل أساسًا في نفي التبعية الفكرية التي تتمثل في ازدراء القدرات الذاتية. - **الأخذ بالأساليب العلمية:** يعتبر الإسلام أن إتقان العمل وتحسين الإنتاج كماً وكيفاً كأمانة ومسؤولية[4].

ثالثاً: دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي:

يُشكل كل قطاع من القطاعات الآتي ذكرها في العناصر الأساسية لهذا المبحث لتكون مؤشراً ومعياراً حقيقياً في إبراز التكامل الاقتصادي على مستوى الدول العربية عامة ودول الخليج والعالم الإسلامي على وجه الخصوص؛ وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى كل من القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النفط والطاقة، ومن ثم القطاع البيئي.

---

(1) سورة الجاثية، الآية: (13).

(2) سورة آل عمران، الآية: (110).

(3) عبد الحق الشكيري: "التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2011، ص127.

(4) خديجة عرقوب: "دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد (16)، 2016، ص418.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

أولاً: قطاع الزراعة:

يُشكل القطاع الزراعي نشاطًا اقتصادياً مهماً في العديد من الدول العربية نظراً لأهميته في توفير الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، ولمساهمته في توفير المواد الأولية كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن أداءه لا يزال ضعيفاً نظراً لتقلب الإنتاج وعدم استقراره وارتباطه بالتقلبات المُناخية ومحدودية الأمطار التي تعتمد عليها بنسبة 80% من المساحة الزراعية الإجمالية التي تقدر بحوالي 77,2 مليون هكتار، وقد أسهمت الظروف المناخية المواتية عام 2019، والتوسع في استخدامات التقانات الحديثة في زيادة الإنتاج النباتي بنسبة 4,4%، ونمو الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته بنسبة 1,7%، والإنتاج السمكي بنسبة 2,8%. وبلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي على مستوى الدول العربية في العام 2019 حوالي 4,8%، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 318 دولاراً.

أ- الصادرات والواردات الزراعية:

1- الصادرات الزراعية: حققت الصادرات الزراعية العربية خلال عام 2018 زيادة بنسبة 1,8% عن عام 2017، حيث ارتفعت من حوالي 29,3 إلى 29,8 مليار دولار، مقابل زيادتها بنسبة متوسطة سنوية 5,4% خلال الفترة (2010–2018). شكلت صادرات مصر والإمارات والسعودية والمغرب والأردن حوالي 71% من إجمالي قيمة الصادرات لعام 2018. إذ تراوحت قيمتها بين 6,4 و2,2 مليار دولار. كما حققت كل من تونس وموريتانيا وعُمان زيادة بنسبة صادراتها تراوحت بين 5,3 و1,7%. في حين تراجعت قيمة الصادرات في كل من ليبيا وفلسطين والعراق وسورية واليمن والصومال بنسب تراوحت بين 6.7% إلى 0,2%، وذلك بسبب الأحداث الداخلية في هذه الدول.

ويُعزى سبب ضعف نمو الصادرات إلى جملة أسباب أهمها اتساع الهوة بين الإنتاج والاستهلاك، وازدياد الطلب على السلع الغذائية في الأسواق المحلية نتيجة

434 مجلة الدراسات الإفريقية

للزيادة السكانية المرتفعة وتحسن مستوى المعيشة لشرائح مختلفة من السكان، يضاف إلى ذلك ضعف مؤسسات التصدير الزراعي، والمنافسة الشديدة في الأسواق العالمية من حيث المواصفات والتكاليف، وعدم توفر البنى الخدمية المتطورة ووسائل النقل، وضعف الدعم والتسهيلات التي تحظى بها السلع المصدرة[1].

2- الواردات الزراعية: حافظت الواردات الزراعية على مستوى متقارب خلال عامي (2017-2018) حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 91,6 إلى حوالي 92 مليار دولار وبنسبة حوالي 0,4%، في حين بلغت زيادتها حوالي 4% خلال الفترة (2010-2018). وقد استحوذت كل من السعودية ومصر والجزائر والإمارات ولبنان والمغرب على النسبة الأكبر من قيمة الواردات، وبلغت قيمة وارداتها حوالي 69,6 مليار دولار تشكل حوالي 75,7% من إجمالي قيمة الواردات. وقد تراجعت الواردات في كل من سورية واليمن وليبيا والصومال وفلسطين بنسب تتراوح بين 6,2% و0,4%، وذلك بسبب الأحداث الداخلية في تلك الدول والحصار والقيود على التجارة في الأراضي الفلسطينية. وقد بلغت قيمة واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 39,1 مليار دولار تشكل حوالي 42,5% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية، واستقر العجز التجاري الزراعي للدول العربية عند مستوى 62,2 مليار دولار في عام 2018 للعام الثالث على التوالي، واستقر العجز التجاري الزراعي للدول العربية عند مستوى 62,2 مليار دولار في عام 2018 للعام الثالث على التوالي، ويوضح جدول (1) وشكل (1) الصادرات والواردات الزراعية على مستوى دول الخليج.

(1) أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه، 2020، ص53.

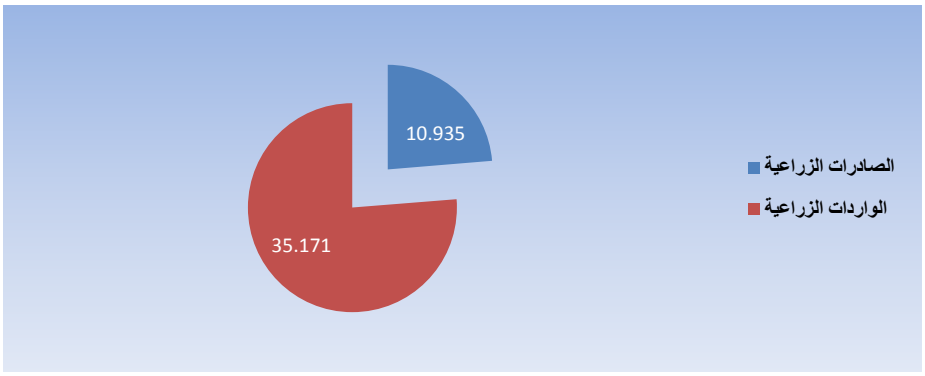

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

جدول (1): الصادرات والواردات الزراعية لدول الخليج (2010–2018)

الصادرات والواردات الزراعية	2010	2016	2017	2018	معدل النمو السنوي
الصادرات الزراعية	**10.935**	**12.120**	**12.353**	**12.526**	**%67.3**
الواردات الزراعية	**35.171**	**37.793**	**38.940**	**39.106**	**%77.8**
صافي الواردات (العجز)	**24.236**	**25.673**	**26.587**	**26.58**	**–**
نسبة الصادرات إلى الواردات(%)	**31.1**	**32.1**	**31.7**	**32.0**	**–**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، قاعدة البيانات 2020.

ويتبين من جدول (1) وشكل (1)، أن معدل النمو السنوي للصادرات والواردات على مستوى دول الخليج خلال الفترة من (2010–2018) تمُثل نسبة 67.3% للصادرات الزراعية في حين مثلت الواردات الزراعية ما نسبته 77.8%، والتي مثلت أقصى ارتفاع لها بنسبة 321% في العام 2016 مقارنة بالعامين 2015 و2017 لتكون النسبة منخفضة 31.1 و31.7 على التوالي وصولاً للعام 2018 والتي مثلت نسبته ارتفاع طفيف بنسبة 32.0%. مما أدى إلى وجود فجوة غذائية.

شكل (1): الصادرات والواردات الزراعية لدول الخليج (2015–2018)

10.935
35.171
الصادرات الزراعية
الواردات الزراعية

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

436
مجلة الدراسات الإفريقية

ويعود ضعف التجارة البينية العربية إلى أسباب عدة، أهمها تأثير السياسات الزراعية القطرية وضعف برامج التكامل الزراعي العربي، ومحدودية الاستفادة من التنوع البيئي الواسع والميزات النسبية لكل دولة، وضعف منظومات التصدير لمواجهة المنافسة الشديدة للسلع في الأسواق. ويمثل إطلاق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فرصة لزيادة حجم التجارة الزراعية البينية خصوصاً في ضوء مجالات أفضل وأوسع للتجارة بسبب قرب الأسواق وخفض التكاليف، وتماثل الأنماط الغذائية في المنطقة العربية.

جدول (2) صافي الصادرات والواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في دول الخليج (2010–2018)

(بالمليون دولار)

الدولة	صافي الواردات الزراعية (مليون دولار)				متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)			
	2010	2016	2017	2018	2010	2016	2017	2018
الإمارات	5.410	5.681	5.889	5.883	594	623	633	620
البحرين	60	16	28	26	44	11	19	17
السعودية	15.545	16.443	16.989	16.911	493	518	521	506
عُمان	−340	−381	−413	−427	−82	−86	−91	−93
قطر	2.300	2.543	2.576	2.612	943	971	945	946
الكويت	1.621	1.776	1.914	1.998	387	410	431	438
المجموع	3.921	4.319	4.49	4.61	1330	1381	1376	1384

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

ثانياً: قطاع الصناعة:

تأثر أداء الصناعة العربية في عام 2019 بانخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث جاء معدل نمو الصناعات

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

الاستخراجية سالبًا، فيما كان موجبًا بالنسبة للصناعات التحويلية. وجاءت نتائج النشاط الصناعي في الصناعات التحويلية ايجابية في معظمها كصناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، وصناعة الأدوية، وصناعات تكرير النفط والبتروكيماويات، والأسمدة، وفي المقابل شهدت صناعات الغزل والنسيج والسياحة وغيرها تباطؤًا في النمو بتأثير عوامل المنافسة الخارجية أو الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية التي نتج عنها تأثر للنشاط الاقتصادي.

أ- التعاون العربي في مجال الاستثمارات الصناعية:

وبلغت الاستثمارات الصناعية البينية العربية في العام 2018 حوالي 23 مليار دولار مولت حوالي 381 مشروعًا وتوزعت على 15 دولة عربية هي من الأعلى الجزائر وحظيت بحوالي 8.526 مليون دولار، تليها مصر بحوالي 5.583 مليون دولار، تليها الإمارات بحوالي 2.397 ثم السعودية بحوالي 2370 مليون دولار، فالمغرب بحوالي 1.936 مليون دولار، تلتها عُمان بحوالي 987.5 مليون، ثم تونس، قطر، الكويت، سوريا، البحرين، فلسطين، الأردن، العراق، لبنان.

وقد بلغت مساهمة مؤسسات التمويل العربية في تمويل الاستثمارات الصناعية في الدول العربية في الفترة من (2015-2018) حوالي 8.592.3 مليون دولار توزعت على 17 دولة عربية وبلغت حصة مصر حوالي 1.407.6مليون دولار تلتها الجزائر بحوالي 1.283.8 مليون دولار، فتونس بحوالي 1.051.2 مليون دولار ثم سورية بحوالي 739.8 مليون دولار، تلتها السعودية بحوالي 711.6 مليون دولار، ثم الأردن بحوالي 561.7 مليون دولار، فالمغرب بحوالي 559.4 مليون دولار، تلتها السودان بحوالي 454.9 مليون دولار ثم موريتانيا، البحرين، العراق، ليبيا، عُمان، اليمن، الإمارات، جيبوتي والصومال. وفي العام 2018 بلغت إجمالي الاستثمارات الصناعية الممولة من مؤسسات التمويل العربية حوالي 670.5 مليون دولار(1).

---

(1) أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع: القطاع الصناعي، 2020، ص73.

438 مجلة الدراسات الإفريقية

ب- صادرات الصناعة التحويلية العربية:

بلغت صادرات الصناعة التحويلية مجتمعة للدول العربية ومن ضمنها دول الخليج حوالي 212.4 مليار دولار في عام 2018، شكلت حوالي 19.0% من إجمالي صادرات تلك الدول، ومثلت حوالي 1.6% من صادرات الصناعة التحويلية في العالم. وتحتل الإمارات المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 79.1 مليار دولار أي ما يعادل 37.3% من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية العربية، حيث سجلت نموًا ملحوظًا في مجال إعادة التصدير، تليها السعودية بحوالي 48.7 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 20.5 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية لكل دولة من الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 81.1% من إجمالي صادراتها تليها الأردن بحوالي 73.2% ثم المغرب بحوالي 70.4%[1]، وهذا ما يوضحه جدول (3) وشكل (2).

جدول (3): توزيع صادرات الصناعية التحويلية ونسبتها في دول الخليج (2010-2018)

الدولة	قيمة الصادرات من السلع التحويلية		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2010	2018	2010	2018
الإمارات	13.239.4	79.119.5	6.2	22.9
البحرين	838.4	3.676.9	5.6	18.5
السعودية	27.876.9	48.753.3	11.1	16.3
عُمان	3.843.1	7.368.6	10.5	15.8
قطر	1.499.3	9.598.1	2.0	11.1
الكويت	4.618.5	5.582.1	6.6	7.8
المجموع	102.122.3	212.374.4	7.2	5.5

المصدر: البنك الدولي، قاعدة المعلومات، يناير 2020.

(1) أنظر: تقرير البنك الدولي، قاعدة المعلومات، يناير 2020، ص91.

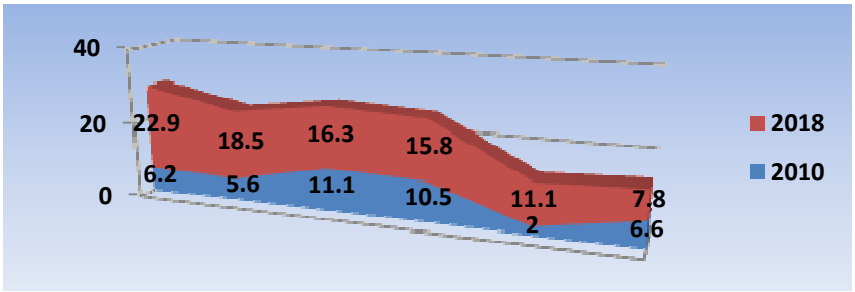

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

شكل (2): توزيع صادرات الصناعة التحويلية لدول الخليج (2010–2018)

40
20
0
22.9
18.5
16.3
15.8
11.1
7.8
6.2
5.6
11.1
10.5
2
6.6
🟥 2018
🟦 2010

المصدر: البنك الدولي، قاعدة المعلومات، يناير 2020.

وفي ظل التطور التقني الهائل الذي شهده العالم خلال السنوات الأخيرة، مما يوصى معه بزيادة صادرات الدول العربية من التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات ذات الكثافة العالية من حيث التطوير والبحوث مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجهزة الحاسوب، والأجهزة الكهربائية، حيث لا يزال نصيب الدول العربية من الصناعات التكنولوجية المتقدمة ومن سوقها العالمي ضئيلاً جدًا، ولم يشهد تطورًا ملحوظًا بالمقارنة مع ما شهدته مناطق أخرى من العالم.

ج– مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعة التحويلية العربية:

1. **مؤشر تنافسية الأداء الصناعي:** تشير نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي المستمد من إلى (UNIDO) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تراجع قيمته بصفة عامة في عدد من الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي (0.071) وبالدول المتقدمة والصاعدة، حيث بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر(1) في الدول العربية في السعودية بقيمة (0.095) تليها الإمارات (0.072) وقطر (0.058)

---

(1) يستند هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة عوامل أساسية، وهي نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

440 مجلة الدراسات الإفريقية

والبحرين (0.049) في حين بلغ في ألمانيا (0.515) وسنغافورة (0.256) وتركيا (0.134). ويقوم هذا المؤشر على تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دلَّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

2. **الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم:** تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات الأسمدة في الأسواق العالمية[1]، بالنسبة لكل من المغرب ومصر بنسبة بلغت 4.6% و2.0% عام 2018 مقابل 4.2% و1.7% عام 2017 على التوالي، وحصة صادرات المنتجات البلاستيكية وصناعة الكيماويات العضوية في السعودية لتبلغ 3.1% و2.9% خلال عام 2018 مقابل 2.8% و2.3% عام 2017 على التوالي، مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي. مقابل ذلك، انخفضت الحصة السوقية لصناعة الألمنيوم بالنسبة للإمارات والبحرين بنسبة بلغت 3.3% و1.1% خلال عام 2018 مقابل 3.6% و1.2% خلال عام 2017 على التوالي، نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات[2].

ثالثاً: قطاع النفط والطاقة:

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 70.9 مليون ب/ي في عام 2019، منخفضة بحوالي 0.3 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 0.4% مقارنة بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 44.7% من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية وكومنولث الدول المستقلة

(1) يقيس هذا المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

(2) أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع: القطاع الصناعي، 2020، ص89.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

بحصة 18.2 و15.9% تباعًا، ثم دول أسيا والمحيط الهادئ بحصة 10.7%، وعليه سوف يتطرق المبحث الثالث إلى صادرات النفط في الدول العربية.

أ- صادرات قطاع النفط:

1- الصادرات النفطية: شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 25.1% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 17.8 مليون ب/ي في عام 2019، بانخفاض 18.7% مقارنة بحجم صادراتها لعام 2018(1). وقد استحوذت أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت على أكثر من 86% من إجمالي الصادرات النفطية عام 2019، وهذا ما سوف يوضحه جدول (4).

جدول (4): قيمة صادرات النفط الخام في دول الخليج (2015-2019)

(بالمليون دولار)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
الإمارات	61.484	46.453	58.135	67.317	57.449
البحرين	3.061	2.518	3.219	4.239	3.881
السعودية	152.910	136.195	170.241	194.358	174.460
قطر	7.938	6.199	6.658	8.644	7.963
الكويت	43.274	37.008	43.946	59.106	53.793
عُمان(3)	17.392	12.921	15.390	20.163	19.737
الإجمالي بالأسعار الجارية	349.327	286.059	371.146	464.616	432.903
الإجمالي بالأسعار الحقيقية لعام 2005	635.386	527.353	668.735	818.443	750.186

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية https://oil.gov.iq. بيانات بنك السودان المركزي، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان- النشرة الشهرية مارس 2020.

---

(1) أنظر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتيش بتروليوم، يوليو 2020، ص31.

442 مجلة الدراسات الإفريقية

2- صادرات الغاز الطبيعي: شهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المُسال) إلى الأسواق العالمية انخفاضًا طفيفًا في مستوياتها خلال عام 2019 لتصل إلى حوالي 203.6 مليار متر مكعب مقابل 204.7 مليار متر مكعب في عام 2018، أي بنسبة انخفاض 0.5%، مستحوذة على نسبة 15.8% من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 128.6 مليار متر مكعب أي ما نسبته 63.2% من إجمالي الصادرات العربية في عام 2019، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 43.3 مليار متر مكعب بحصة بلغت 21.3% من إجمالي الصادرات العربية، ثم عمان بحصة 6.9%، والإمارات بحصة 3.8%، وليبيا بحصة 2.7%، وأخيراً مصر بحصة 2.2%.

كما انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 36.4 مليار متر مكعب عام 2018 إلى 53.6 مليار متر مكعب عام 2019، مشكلةً ما نسبته حوالي 26.3% من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ونسبة 6.7% من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. بينما ارتفعت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 141.3 مليار متر مكعب في عام 2018 إلى 150 مليار متر مكعب عام 2019 مشكلةً بذلك ما نسبته 73.7 و 30.9% من إجمالي صادرات الغاز بنوعيه للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2019 على التوالي. وتستأثر الجزائر بالجزء الأكبر أي بنحو 49.8% من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين، تُشكل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 71.4%[1]، وهذا ما سوف يوضحه جدول (5).

(1) أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، 2020، ص111.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

جدول (5): صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2018–2019)

(مليار متر مكعب)

الدولة	2018			2019		
	الأنابيب	الناقلات	الإجمالي	الأنابيب	الناقلات	الإجمالي
الجزائر	38.9	13.5	52.4	26.7	16.6	43.3
عُمان	0.0	13.6	13.6	0.0	14.1	14.1
ليبيا	4.3	0.0	4.3	5.4	0.0	5.4
مصر	0.0	2.0	2.0	0.0	4.5	4.5
قطر	20.2	104.8	125.0	21.5	107.1	128.6
الإمارات	0.0	7.4	7.4	0.0	7.7	7.7
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي الدول العربية	63.4	141.3	204.7	53.6	150.0	203.6
الإجمالي العالمي	805.4	431.0	1236.4	801.5	485.1	1286.6
حصة الدول العربية من الإجمالي (%)	7.9	32.8	16.6	6.7	30.9	15.8

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، يونيو 2019 ويونيو 2020.

وفي ضوء قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية؛ فإن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2019 وبواقع حوالي 5.8 دولار/برميل أي بنسبة 8.3% بالمقارنة مع مستويات عام 2018، قد انعكس بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والداعم الرئيس لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمُعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها للفترة (2015–2019)(1). كما

---

(1) تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في كمية صادرات النفط الخام السنوية، تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

مجلة الدراسات الإفريقية 444

أن انعكاس التطورات في أسعار النفط على قيمة صادرات النفط الخام، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها 432.9 مليار دولار في عام 2019 بالمقارنة مع 464.6 مليار دولار في عام 2018، أي بانخفاض قدره 31.7 مليار دولار، ما يعادل 6.8%، نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى 64 دولار/برميل في عام 2019 مقارنة بنحو 69.8 دولار/برميل في عام 2018. إضافة إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول العربية من 19.3 مليون ب/ي خلال عام 2018 إلى 18.9 مليون ب/ي خلال عام 2019، أي بنحو 1.8%، تزامنًا مع الالتزام باتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+)، وفيما يخص المعدلات السنوية لأسعار النفط لدول الخليج بالأسعار الجارية والحقيقية فيوضح شكل (3)

شكل (3): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية لدول الخليج بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية (2015-2019)

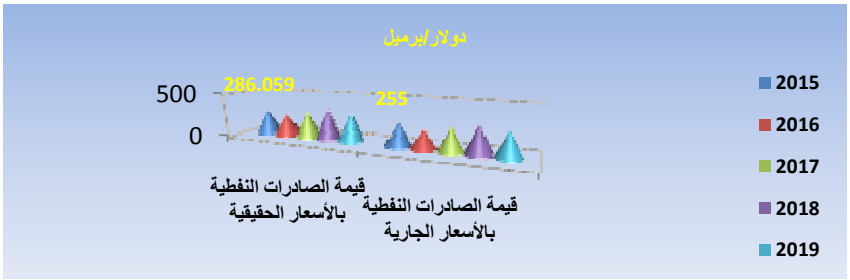

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4).

أما بالنسبة لحركة المعدلات ربع السنوية لقيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية، فقد انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالربع السابق على قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية خلال نفس الفترة لتنخفض إلى 106.6 مليار دولار، ثم ارتفعت بعد ذلك على خلفية انتعاش أسعار النفط لتصل خلال الربع الثاني من عام 2019 إلى أعلى مستوى على أساس ربع سنوي لها خلال العام وهو 114.6 مليون دولار، قبل أن تعاود الانخفاض خلال الربع الثالث من العام نتيجة التراجع في أسعار النفط لتسجل نحو

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

104.8 مليار دولار، وخلال الربع الرابع ارتفعت قيمة الصادرات إلى 109.4 مليار دولار، تزامنًا مع ارتفاع أسعار النفط. على مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة انخفاض صادرات النفط الخام من دولة لأخرى، حيث تراوحت ما بين 2.1% في عُمان و15.1% في الجزائر. في حين شهد كل من ليبيا والعراق والسودان ارتفاعًا في قيمة صادراتهم من النفط الخام بنسبة 9.9% و7.7% و7.6% على التوالي، ذلك نتيجة الارتفاع في إنتاجها مقارنة بالعام السابق. يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 386.5 مليار دولار، في عام 2018 إلى 354.8 مليار دولار عام 2019، ما يُمثل انخفاضًا بنسبة 7.4%(1).

رابعاً: قطاع البيئة:

يوجد ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية المستدامة، فعندما تكون الممارسات البيئية غير مستدامة ويحدث التدهور البيئي يتم استنزاف الموارد الاقتصادية ويصعب تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والمستدامة. توفر المنطقة العربية مثالاً جيدًا لهذه العلاقة التبادلية، فتتميز هذه المنطقة بأنها منطقة إيكولوجية قاحلة أو شبه قاحلة، فريدة وموحدة تمتد على نطاق واسع من المحيط إلى الخليج. يتسم الوضع البيئي في الدول العربية بالخصوصية نتيجة لعدد من العوامل التي يتمثل أهمها في زيادة معدلات الزيادة السكانية السريعة والتحضر، وارتفاع معدلات التصحر والإجهاد المائي، والتراجع المستمر لمستويات التنوع البيئي، وينتج عن ذلك زيادة مستويات تلوث البيئة، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في الدول العربية عن المتوسط العالمي بشكل كبير بل ويرتفع كذلك مقارنة بمتوسطة في دول صناعية كبرى. الأمر ذاته تعكسه المؤشرات الدولية ذات الصلة بتقييم الأوضاع البيئة، ومن أهمها مؤشر التلوث البيئي، ومؤشر الأداء البيئي،

---

(1) أنظر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتيش بتروليوم، يوليو 2020، ص34.

446 مجلة الدراسات الإفريقية

ومؤشر البصمة والقدرة البيولوجية، حيث تسجل عدد من الدول العربية مراتب متأخرة في هذه المؤشرات بما يُشير إلى التحديات التي تواجه الأوضاع البيئة بها.

التعاون العربي في مجال شؤون البيئة:

اهتم العمل العربي المشترك بتعزيز جهود الدول العربية في مجال شؤون البيئة، حيث تم في عام 1987 تأسيس "مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة"، كما تم في عام 2018 إقرار "الإستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل – العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة للفترة (2017–2030)". كما تتضمن أطر العمل العربي المشترك أيضًا في هذا المجال جهود أخرى من بينها إقرار "الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017–2037)"، و"الإطار المؤسسي للتعاون البيئي العربي"، و"مرفق البيئة العربي".

وفي إطار السياسات العربية المتخذة لدعم التعاون البيئي تم إقرار الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة للفترة (2017–2030) من جانب القمة العربية المُنعقدة في شهر ابريل من عام 2018، وفي هذا الإطار تم تكليف مجلس وزراء الصحة العرب، ومجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للصحة والبيئة وآليات عملها بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة. وقد قام مركز منظمة الصحة العالمية الإقليمي لصحة البيئة بالتعاون مع وزارات الصحة والبيئة في السودان ولبنان وعُمان والسعودية والبحرين بتجربة استخدام "الآلية المقترحة للبدء في تنفيذ الإستراتيجية العربية للصحة والبيئة"[1].

رابعاً: التطورات الاقتصادية لدول الخليج:

تأثر النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2019–2020)، جراء جائحة كورونا كوفيد 19، والتي أدت إلى انخفاض التجارة العالمية والسياحية

(1) أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر: القطاع البيئي، 2020، ص237.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

وتدفقات الاستثمارات الأجنبية نتيجة لتدابير الاحتواء الأزمة، وعليه فقد تضمنت أدوات السياسة النقدية بشكل اساسي خفض أسعار الفائدة ووضع السيولة في النظام المصرفي وتوسيع أدوات الإقراض بما في ذلك خفض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي للمصارف، وتمديد أجل استحقاق القروض، وتوفير خطوط الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم السيولة للإقراض وضمان القروض بالإضافة إلى إجراءات أخرى لخفض تكلفة إعادة التمويل على البنوك وتمثل ذلك في استخدام أدوات السياسات الاحترازية الكلية في إدخال مزيد من المرونة في تطبيقها، وبناء عليه تأثر أداء النمو في الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط بهبوط أسعاره في الأسواق العالمية نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي يرجع لتأثيرات الجائحة، وكذلك انخفاض إنتاج النفط في إطار اتفاق "أوبك+"، وتراجع متوسط السعر المرجعي الشهري لسلة خامات ئاوبك من 64 دولار للبرميل خلال العام 2019 إلى حوالي 41.5 دولار للبرميل في عام 2020، أي بنسبة تراجع بلغت 35%، وفي ضوء تلك التطورات بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية حوالي 2432 مليار دولار عام 2020 بالمقارنة مع 2748 مليار دولار في العام 2019 مسجلاً بذلك انكماشاً نحو 11.5%. أنظر الملحق(3/1، 3/2). وتراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في دول الخليج العربي خلال عام 2020، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6)، وعلى النحو التالي.

جدول (6): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دول الخليج (2019–2020)

الدولة	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الإمارات	1.7	-5.9	1.0	0.6	-0.3	-14.4
البحرين	2.0	-5.1	2.1	-4.3	23	-10.2
السعودية	0.3	-4.1	-2.1	-1.3	0.8	-11.7
عُمان	0.8	-6.4	-1.1	-1.4	-4.3	-15.3
قطر	0.8	-3.6	-1.8	-0.6	-4.1	-16.7
الكويت	0.4	-8.1	-1.5	-5.0	-1.5	-24.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2021 وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

مجلة الدراسات الإفريقية 448

ويتضح تأثير الجائحة على اقتصادات دول الخليج وتباينت بسبب انكماش أو نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب ظروف كل دولة خاصة تلك المنطقة بإجراءات الإغلاق والوقاية، ويرجع الاختلاف في الأداء بين الدول إلى عوامل رئيسية يأتي أهمها في التنويع الاقتصادي لكل دولة من دول الخليج. كما يوضح الملحق رقم (3/3) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2020).

- **الخاتمة**

أثبتت الدراسة مدى مساهمة المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي على مستوى الدول العربية بصفة عامة؛ ودول الخليج والعالم الإسلامي بصفة خاصة؛ وتقديم تحليل للظواهر الاقتصادية المختلفة من خلال أسبابها ونتائجها بما يحقق البناء التكاملي للنظرية الاقتصادية.

أولاً: نتائج الدراسة:

1. إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة.
2. يبين التطور النظري للمقاربات المفسرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي حدوث تحولاً على عدة مستويات أهمها أن التكامل أصبح عملية متعددة الأوجه، متعددة القطاعات، تغطي نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافاً إستراتيجية وليس فقط تجارية.
3. العلاقة التكاملية بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية والإطار المتعدد لتحرير التجارة المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة ضرورية، لأن هذه المنظمة تهدف إلى تشجيع تحرير التجارة من خلال وضع القواعد والتنظيمات في الإطار المتعدد الأطراف لتسهيل حركة التجارة الدولية فيما يتعلق بالسلع المختلفة أو الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

4. يعتبر التكامل الاقتصادي مجالاً إستراتيجياً يمكن من خلاله تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة فيه، ويُساهم في زيادة حركة المبادلات البينية، إلى جانب تعبئة الموارد المتاحة واستغلالها.

5. يعتبر التكامل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي ضرورة مُلحة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات، حيث أصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة، وأن عدم إقامة التكامل بين الدول العربية سيزيد من ضعفها اقتصادياً وتجارياً وتتحول إلى سوق كبرى مستهلكة لمنتجات كبريات التكتلات الإقليمية والعالمية وعلى رأسها الدول النامية.

ثانياً: توصيات الدراسة:

1. ضرورة اعتماد صيغة المشروعات المشتركة كأداة لتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة واستغلالها.

2. بلورة إستراتيجية تكامل واندماج اقتصادي، وذلك من خلال تطوير وتوسيع التعاون بين الدول العربية عبر إقامة المشروعات المشتركة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم السوق والموارد المتوفر والمتاحة لإقامة تكامل قطاعات رائدة تكون دعامة لتنمية عربية خليجية.

3. التخلص من الازدواجية في المشروعات المشتركة وذلك بدمج المشروعات ذات الطبيعة المتشابهة منعاً لمنافسة سلعها لبعضها البعض.

4. خلق مؤسسات تمويل يمكن من التعامل معها على المستوى العربي، يتوخى فيها حماية المودعين والملاك والمستثمرين، بهدف الانطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المشتركة.

5. تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية وتحويلها إلى مشروعات إقليمية، تقوم برصد الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في كل بلد والعمل على تجميعها والاستفادة منها

6. وضع قانون موحد ينظم آلية العمل في المشروعات المشتركة تسري نصوصه على كل المشروعات وبشكل مستقل عن القوانين القطرية.

450 مجلة الدراسات الإفريقية

- **قائمة المراجع**

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. إبراهيم محمد الفار: "اقتصاديات المشروعات المشتركة"، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 2009.
2. أحمد عارف العساف: "اقتصاديات الوطن العربي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010.
3. إسماعيل العربي: "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، الشركة الوطنية للنشر، ط2، الجزائر، 2019.
4. دنيا عبد الله الدباس: "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، ط1، عمان، الأردن، 2013.
5. دنيا محمد عباس عبد الله: "التكامل الاقتصادي العربي في المجالات الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2020.
6. زينب حسين عوض الله: "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2004.
7. سميح مسعود برقاوي: "المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة، ط2، لبنان، 2007.
8. سهام محمد الراوي: "الاستثمارات العربية البينية وأثرها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2018.
9. السيد محمد باقر الصدر: "اقتصادنا"، دار التعارف للمطبوعات، ط2، بيروت، لبنان، 2009.
10. شوقي دنيا: "تمويل التنمية إلى الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية
الاقتصادية في دول الخليج

11. عائشة خلوفي: "تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2011.
12. عبد الحق الشكيري: "التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2011.
13. عبد السلام أبو قحف: "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2013.
14. عبد المطلب عبد الحميد: "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، ط3، مصر، 2016.
15. عبد الهادي عبد القادر سويفي: "التجارة الخارجية"، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ط1، 2008.
16. قاشي فايزة: "الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج: نماذج نظرية وأسئلة تطبيقية"، منشورات دار الأديب، ط1، الجزائر، 2016.
17. محمد شوقي الفنجري: "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، دار عكاظ للطباعة والنشر، ط1، رياض، 1999.
18. محمود عبد الفضيل: "التكامل العربي الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2013.
19. نجاح عبد العليم أبو الفتاح: "مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي"، مجلة جامعة الأزهر، ط1، القاهرة، 2003.
20. هشام محمود الإقداحي: "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2009.
21. يوسف كمال محمد: "المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2003.

ب- البحوث والدراسات:

452
مجلة الدراسات الإفريقية

22. خير قدور: "الاستثمار الأجنبي المباشر بين الإصلاح والواقع"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

23. السعيد بوشول: "واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009.

24. عبد العزيز فهد: "التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

25. كفية قسميوري: "التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة اليونان خلال الفترة (2008–2015)"، أطروحة دكتوراه،، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

26. مقدم عبيرات: "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

27. يمن الحماقي: "التطور الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2009.

ج- المجلات والدوريات العلمية:

28. حامد عبيد حداد: "التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي"، مجلة كلية الآداب، العدد (99)، 2012.

29. حسين عمر: "المشروعات المشتركة"، الموسوعة الاقتصادية، مقال: index.aspwww.arriadh.com

30. خديجة عرقوب: "دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد (16)، 2016.

31. داودي الطيب: "التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى"، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 مايو، 2004.

32. عبد الرحمن عباس محمود: "التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي"، مجلة الجامعة العراقية، العدد (36)، 2016.

33. عيسى محمد الغزالي: "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (81)، مارس 2009.

34. مصطيفي عبد اللطيف: "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، بحث مقدم في الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل"، مجلة جامعة الجزائر، 2011.

35. الهادي لرباع: "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد (6)، 2015.

د- التقارير والنشرات الإحصائية:

36. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه، 2020.

37. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، 2020.

38. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع: القطاع الصناعي، 2020.

39. تقرير البنك الدولي، قاعدة المعلومات، يناير 2020.

40. النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتيش بتروليوم، يوليو 2020.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bela Balassa, “The theory of economic integration, Richard D.irwin”, inc.Homewwood, 1961.
2. Brooks, Chris. Introductory Econometrics for Finance. New York: Cambridge University Press, 2008.

مجلة الدراسات الإفريقية 454

3. Chapra, M. U. Ibn Khaldun's theory of development: Does it help explain the low performance of the present-day Muslim world? The Journal of Socio-Economics, 37(2), 2008.
4. Hakim ben Hamouda; “L'itegration régionale en afrique central Bilan et perspectives”, Edition KARTHALA; Paris, 2003.
5. Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, “International economic integration "limits and prospects", second edition, London, routledge,1998.
6. S.LBaier "The New Regionalism: causes and consequences", A pper written for the Inter –American Development Bank and CEP Conference, university of Notre –Dame, 2006.
7. Yadwiga Forowicz, "Economie Internationale", Benchemin, Quebeq, 1995

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

الملاحق الإحصائية

ملحق رقم (1-3)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية

(2000 و 2005 و 2010 و 2016-2020)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2000	2010	2016	2017	2018	2019	2020 (*)
الأردن	6,435	18,829	28,324	29,400	30,482	31,597	31,025
الإمارات	383,179	1,064,244	1,311,248	1,416,136	1,550,585	1,546,645	1,324,600
البحرين	3,408	9,668	12,120	13,338	14,213	14,534	13,058
تونس	29,433	63,055	89,789	96,298	105,269	115,016	110,295
الجزائر	4,123,514	11,991,564	17,514,635	18,575,761	20,259,044	20,284,000	19,473,000
جيبوتي	98,795	200,678	465,375	491,728	535,438	594,336	605,702
السعودية	710,681	1,980,777	2,418,508	2,582,198	2,949,457	2,973,626	2,625,442
السودان	33,771	160,647	605,409	815,855	1,176,630	1,607,295	2,090,300
سورية	904,623	2,834,517	6,117,033	8,317,173	9,588,167	11,904,318	23,808,640
العراق	40,470,980	137,051,310	186,542,703	207,621,134	249,574,276	256,170,955	186,283,600
عُمان	7,501	21,883	25,162	27,140	30,679	29,350	24,857
فلسطين	4,314	9,682	15,405	16,128	16,277	17,134	15,561
قطر	64,646	455,445	552,305	586,401	667,339	640,049	532,898
القُمر	107,811	336,947	450,159	469,217	490,958	512,344	517,577
الكويت	12,308	33,079	33,056	36,611	41,731	41,349	31,393
لبنان	26,020,000	57,954,190	77,469,000	80,387,000	83,329,000	80,736,000	28,235,500
ليبيا	17,669	87,375	21,300	43,403	65,642	61,456	30,139
مصر	340,100	1,206,590	2,709,400	3,470,000	4,437,400	5,322,100	5,820,000
المغرب	412,897	784,624	1,013,218	1,063,045	1,108,463	1,152,806	1,089,521
موريتانيا	42,517	155,297	225,473	241,913	251,497	290,978	307,075
اليمن	1,756,999	6,786,814	5,316,938	5,190,032	5,231,552	5,341,415	5,074,344

456 مجلة الدراسات الإفريقية

ملحق (3/2)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

(2000 و 2005 و 2010 و 2016–2020)

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2016	2017	2018	2019	(*) 2020
مجموع الدول العربية	727,010	1,178,676	2,097,780	2,423,073	2,502,321	2,705,668	2,747,942	2,432,219
الأردن	9,073	13,330	26,549	39,949	41,467	42,993	44,566	43,759
الإمارات	104,337	180,618	289,787	357,045	385,605	422,215	421,142	360,681
البحرين	9,063	15,969	25,713	32,235	35,474	37,801	38,653	34,729
تونس	21,459	32,255	44,014	41,817	39,801	39,772	39,213	39,235
الجزائر	54,772	103,071	161,159	160,141	167,391	173,756	169,857	153,633
جيبوتي	556	709	1,129	2,619	2,767	3,013	3,344	3,408
السعودية	189,515	328,206	528,207	644,935	688,586	786,522	792,967	700,118
السودان	13,422	35,186	79,844	99,574	122,134	48,026	37,751	38,657
سورية	18,937	28,499	60,957	13,292	16,902	21,966	27,272	26,020
العراق	20,969	36,243	117,138	157,820	175,652	211,146	216,727	154,592
عُمان	19,507	31,082	56,913	65,441	70,586	79,789	76,332	64,648
فلسطين	4,314	4,832	9,682	15,405	16,128	16,277	17,134	15,561
قطر	17,760	44,530	125,122	151,732	161,099	183,335	175,838	146,401
القمر	202	387	904	1,012	1,075	1,178	1,166	1,158
الكويت	40,111	80,799	115,337	109,407	120,688	138,209	136,189	102,929
لبنان	17,261	21,500	38,444	51,389	53,325	55,276	53,556	18,730
ليبيا	34,574	47,635	68,799	15,324	32,150	47,224	43,897	21,682
مصر	99,590	89,528	218,387	332,927	234,325	251,069	303,167	363,092
المغرب	38,948	62,312	93,159	103,342	109,630	118,131	119,878	114,682
موريتانيا	1,775	2,936	5,629	6,398	6,776	7,045	7,929	8,206
اليمن	10,864	19,050	30,907	21,268	20,760	20,926	21,366	20,297

دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج

ملحق رقم (3/3)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية

بأسعار السوق الجارية (2020)

(مليون دولار)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غيرالمباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى				
مجموع الدول العربية	**138,916**	**421,806**	**267,959**	**176,581**	**56,693**	**1,061,955**	**301,588**	**195,738**	**132,054**	**629,381**	**200,106**	**358,323**	**146,857**	**705,286**	**2,390,059**	**42,161**	**2,432,219**
الأردن	2,277	925	7,557	1,150	832	12,741	4,017	3,671	1,985	9,673	4,951	6,285	4,752	15,987	38,401	5,358	43,759
الإمارات	2,875	65,078	34,630	33,683	15,385	151,651	57,291	34,037	34,200	125,528	28,591	26,957	27,954	83,502	354,118	6,562	360,681
البحرين	109	4,257	6,295	2,879	557	14,097	2,087	2,095	6,757	10,939	1,874	4,756	2,105	8,735	33,771	958	34,729
تونس	4,606	1,106	5,202	507	294	11,715	5,168	3,551	1,345	10,065	1,426	8,179	4,827	14,432	36,212	3,023	39,235
الجزائر	20,434	18,925	7,521	20,316	1,971	69,166	22,791	18,465	856	42,111	1,219	23,704	4,536	29,460	140,737	12,896	153,633
جيبوتي	46	25	108	297	138	613	898	711	113	1,721	132	459	255	845	3,180	228	3,408
السعودية	17,941	141,676	90,869	45,000	12,171	307,658	75,888	45,947	37,812	159,647	55,907	153,508	17,528	226,943	694,247	5,870	700,118
السودان	7,475	1,771	3,981	1,424	176	14,828	6,762	3,676	7,877	18,316	0	1,912	3,602	5,514	38,657	0	38,657
سورية	10,245	2,311	2,364	190	156	15,267	2,474	2,273	419	5,165	0	2,406	1,133	3,538	23,970	2,050	26,020
العراق	6,734	53,230	4,263	11,609	5,716	81,552	18,161	18,582	1,353	38,096	12,471	31,159	6,708	50,338	169,987	15,395 -	154,592
عمان	1,955	20,447	5,308	3,937	1,631	33,280	5,165	3,530	2,783	11,478	3,309	9,069	8,613	20,990	65,748	1,099 -	64,648
فلسطين	1,110	54	1,721	636	237	3,758	3,305	786	724	4,815	989	1,840	1,812	4,641	13,213	2,348	15,561
قطر	420	42,002	10,602	20,602	1,795	75,421	13,501	8,568	6,188	28,257	16,132	15,063	10,773	41,968	145,647	754	146,401
القمر	334	10	82	8	5	440	237	84	27	348	200	112	0	311	1,100	58	1,158
الكويت	587	34,875	6,409	1,934	3,121	46,926	5,716	7,649	5,393	18,758	14,194	14,416	15,804	44,414	110,098	7,169 -	102,929
لبنان	606	81	1,284	675	437	3,082	3,020	954	1,568	5,541	4,140	2,121	2,784	9,045	17,668	1,062	18,730
ليبيا	701	4,137	714	971	345	6,868	2,050	1,007	251	3,309	214	16,654	2,248	19,116	29,293	7,611 -	21,682
مصر	41,786	25,661	58,794	23,174	7,850	157,264	58,159	30,666	15,759	104,583	38,572	25,061	19,329	82,962	344,810	18,282	363,092
المغرب	13,398	2,602	17,513	6,386	3,468	43,367	9,966	5,956	5,637	21,560	13,912	11,857	10,955	36,724	101,650	13,032	114,682
موريتانيا	1,448	1,983	480	282	205	4,398	868	445	254	1,568	401	521	655	1,577	7,543	663	8,206
اليمن	3,828	650	2,261	920	205	7,863	4,064	3,083	754	7,901	1,474	2,283	486	4,242	20,007	291	20,297

* بيانات أولية

458 مجلة الدراسات الإفريقية